

السيدة الأستاذة/ هبة الله الصيرفي

نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

إعمالاً لمبدأ الإفصاح والشفافية نود إخطاركم بأن المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثالثة - فحص الطعون) قد قررت تأجيل نظر الطعون المقامة على حكم القضاء الإداري الصادر بتأييد صحة عقد مدينتي الجديد المبرم بين الشركة العربية للمشروعات و التنمية العمرانية(إحدى شركات مجموعة طلعت مصطفى) و هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى جلسة ٢٠١٢/١١/٤ للاطلاع على تقرير هيئة مفوضي الدولة وتلقي ردود طرفي القضية قبل الحكم في الدعوى، حيث أوصت هيئة مفوضي الدولة في تقريرها المعلن أمس السبت ٢٠١٢/٧/٧ ببطلان عقد مدينتي الجديد و إلغاء حكم القضاء الإداري الصادر في ٢٠١١/١١/٢٢ بصحة العقد.

وقد أفاد المستشار القانوني للشركة بان الطعون المقدمة ضد الحكم الصادر بصحة العقد والمقدم فيها رأى مفوضي الدولة أمس مازالت في مرحلة التحضير والإعداد للمرافعة ومحدد لنظرها جلسة ٤ نوفمبر القادم أمام دائرة فحص الطعون والتي ستقدم لها المستندات والمذكرات ردا على رأى المفوض ثم ستحال إلى دائرة الموضوع بالمحكمة الإدارية العليا.

كما أفاد بأن رأى المفوض لا يلزم المحكمة الأخذ به، وهو رأى منسوب له وحده بناء على تقديره الشخصي و ليس الى مأخذ قانوني بعدم توافر المصلحة العامة وبناء عليه أوصى ببطلان العقد في حين أن العقد موضوع النزاع تم تنفيذه بالفعل وبموافقة الجهة الإدارية (الحكومة) ومحل العقد لم يعد موجودا (الأرض الصحراء) وتعلقت كافة الحقوق كاملة للمشتريين والحازنين وما يكاد يستحيل معه تنفيذ أي تعديل للعقد. و الجهة الإدارية والحكومة قد قدرا المصلحة القومية في التعاقد وإعادة تقدير القيمة بمعرفة الجهات المختصة بوزارة المالية ومجلس الوزراء وبثمن يبلغ ٥ أمثال الأراضي المجاورة والتي مازالت صحراء جرداء وهو ما تم تعزيره بحكم القضاء الإداري الصادر في ٢٠١١/١١/٢٢ بصحة العقد.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

جهاد السوافطة

عن
عبد جبار حسن

نائب الرئيس و رئيس الشؤون المالية و مدير علاقات المستثمرين



تحريرا في ٢٠١٢/٧/٨